الملخص

يعد الفساد من المواضيع المهمة التي أصبحت اليوم محور اهتمام المجتمع الدولي والإقليمي والوطني، ويحمل في طياته العديد من المعاني، فهو لا يختلف في معناه قديماً عنه بالوقت الحاضر كونه ظاهرة من ظواهر السلوك الإنساني السلبية والتي أصبحت عائقاً أمام التنمية ونهضة البلدان، فهو يتخذ أشكال مختلفة لكن جميعها تؤدي إلى نفس النتيجة، وقد برزت جهود عدة لمكافحته سواء على المستوى (الدولي، أو الإقليمي، أو الوطني) من خلال إبرام اتفاقيات دولية أو إقليمية ، أو بإنشاء منظمات تسعى لحل مشكلة الفساد، فانتشاره يعد أهم الآثار السلبية لعولمة الاقتصاد والتجارة والأعمال، فقد اخترق العالم أجمع وليس دولة معينة.

العراق كغيره من الدول التي تعاني من انتشار ظاهرة الفساد، ونظراً لآثارها المدمرة كونها من الظواهر الخطيرة التي تواجه المجتمعات اليوم، وتفسد المؤسسات الأمنية والاقتصادية والمؤسسات الأخرى، لذا كان حري بالمشرع العراقي اتخاذ العديد من الإجراءات التي تعمل على إيقاف الفساد في البلاد من خلال الاعتماد على نفس الآليات المنصوص عليها في اتفاقيات مكافحة الفساد بإتباع آليات رقابية حكومية وغير حكومية التي تكون لها أثر كبير في هذا المجال فضلاً عن الآليات القضائية، ثم بيان مدى مطابقة ممارسة الآليات الوطنية مع الآليات الدولية والإقليمية.